

" اثر مقياسي الارباح المحاسبية والقيمة الاقتصادية المضافة في الارباح الضريبية  
م.م اقداس حسين هادي الناصر / جامعة بابل / كلية الإدارة والاقتصاد

**المستخلص :**

يهدف البحث الى تحليل الاختلاف في مقدار الارباح الضريبية بين مقياسي الارباح المحاسبية الظاهرة في القوائم المالية الصادرة عن الشركة بموجب التقارير المالية المنشورة التي غالبا ما تبني حسب مواصفات ورغبات اصحاب المصالح وبالتالي تأثيرها سوف ينصب على الارباح الضريبية , وبين النموذج الاقتصادي القائم على الربح الحقيقي والمتمثل بالقيمة الاقتصادية المضافة بوصفها من النماذج الحديثة الاكثر ملائمة للواقع , فقد استند البحث على فرضية رئيسية وهي قصور المقاييس المحاسبية في اظهار قيمة الارباح الضريبية الاقرب الى الواقع بينما ترتفع حصيلة الارباح فيما لو استخدم مقياس القيمة الاقتصادية المضافة , وقد تم الاعتماد على البيانات المالية لعينة من المصارف المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها خمس مصارف ولل سنوات من 2010-2014 وقد توصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات اهمها وجود اختلاف واضح لمبلغ الارباح الضريبية المسجل وفق مقياس الارباح المحاسبية ومقياس القيمة الاقتصادية المضافة , اما اهم التوصيات التي ينادي بها البحث فهي من الضروري اعادة النظر في المقاييس التقليدية المستعملة في قياس الارباح الضريبية لقصورها في اظهار الرقم الضريبي الاقرب الى الواقع فضلا عن قصورها في تقييم الاداء الحقيقي للشركة .

**Abstract :**

The research aims to analyze the difference in the amount of taxable profits between measurements of accounting profits shown in the financial statements issued by the company under the financial reporting , which dearly what built according to specifications and desires of the stakeholders and thus its impact will be on taxable profits and the economic model based on the real profit of economic added value search as the most suitable to the reality of modern models was based on a fundamental assumption of a lack of accounting standards in showing the value of taxable profits closest to reality , while the outcome of the profit go up if used economic value added measure has been to rely a sample of companies listed in the Iraqi market banks securities of five banks and the years of 2010 and travel up to 2014 has reached search to a number of conclusions of the most important and there is a clear difference value tax profit recorded in accordance with the accounting revenue metrics and measure the economic value added the most important recommendations advocated by the research it is necessary to reconsider the conventional measures used to measure tax profit for its palaces to show tax

profit closest to reality as well as shortcomings in the real performance of the company evaluated .

### المقدمة :

يختلف الدخل الضريبي عن الدخل المحاسبي المعلن في القوائم المالية كون الأخير يبنى على اسس ومعايير ومبادئ محاسبية محددة , بينما يبنى الدخل الضريبي على اسس وقواعد وتشريعات خاصة صادرة عن السلطة المالية تفرض على ارباح الشركة بدون مقابل وبصفة اجبارية . ولعل صفة الاجبار من اهم الصفات التي تجعل حالة التلاعب بالأرباح المعلنة بهدف التأثير على الأرباح الضريبية وتخفيضها لأدنى مستوى اضافة الى ان الأرباح الضريبية التي تستقطعها الدولة للقيام بخدمات قد لا يشعر بها الفرد بصفة خاصة وانما على وجه العموم وفي المستقبل , مما يتسبب الامر بقيام ادارات الوحدات الاقتصادية بتوظيف مجموعة من الاساليب الانتهازية باستخدام مختلف الاساليب لصالحها دون ان تتعارض مع المعايير المحاسبية بهدف تضليل مستخدمي التقارير ومنهم السلطة المالية , ويسبب تلك الممارسات حدثت انهيارات كبيرة وكبرى الشركات في العالم بسبب قصور الجانب الرقابي في تمثيل مصداقية التقارير المالية بشكلها الحقيقي فلم يعد يثق المحللون الماليون بمصداقية المعلومات المالية التي يخرجها العمل المحاسبي بصيغة تقارير مالية فزاد الاهتمام بالبحث عن طرق واساليب اكثر جدوى في احتساب الأرباح الضريبية من الوسائل التقليدية المعتمدة على الأرباح المحاسبية فكان لنموذج القيمة الاقتصادية المضافة الاكثر رواجاً كونه الاصدق تمثيلاً للواقع الحقيقي لأرباح الوحدة مما ينعكس ايجابياً في تمثيل الواقع الحقيقي للأرباح الضريبية التي سوف تبنى على تلك الأرباح

### المبحث الاول: منهجية البحث

استند البحث في جانبه النظري على الادبيات التي تناولت المفاهيم المتعلقة بمقاييس الأرباح الضريبية ( الأرباح المحاسبية والقيمة الاقتصادية المضافة ) من خلال الاطلاع على الكتب والرسائل و الاطرايح والشبكة العنكبوتية , وقد اعتمد على المنهج التحليلي في وصف وتحليل القوائم المالية لإيجاد الاخلاف بين المقاييس وبيان اثرهما في الأرباح الضريبية

**اهمية البحث** تتجلى اهمية البحث في ان زيادة حالات التلاعب والغش ومحاولة التهرب من دفع الاستحقاقات الضريبية انعكست على مصداقية التقارير المالية , مما ادت الى انعدام الثقة بالمقاييس التقليدية المعتمدة على الربح المحاسبي في الوصول الى الربح الضريبي ومحاولة استبداله بمقاييس تستند الى الربح الحقيقي الاقتصادي وهو ما يعرف بنموذج القيمة المضافة .

**مشكلة البحث** ان ارتكاز الفكر المحاسبي على المقاييس التقليدية سبب الفشل في التوصل الى العديد من القيم الحقيقية ومنها الأرباح الضريبية , لفقدانها قيمتها الاقتصادية التي تمثل نتيجة النشاط الحقيقي للشركة .

### فرضية البحث :

ينى البحث على الفرضيات الاتية :-

1- ان استعمال المقاييس التقليدية المستندة للارباح المحاسبية يؤدي الى قصور في اظهار الأرباح الضريبية الاقرب الى الواقع .

2- يؤثر نموذج القيمة الاقتصادية المضافة في اظهار الأرباح الضريبية بقيمتها الحقيقية

**هدف البحث:** يهدف البحث الى تحقيق الامور الاتية :-

- 1- دراسة وتحليل طريقة القياس التقليدية والحديثة وانعكاساتها على الأرباح الخاضعة للضريبة.
- 2- محاولة ابراز الدور الايجابي لنموذج القيمة الاقتصادية المضافة واثرها في زيادة الارباح الضريبية , ومن ثم اعتمادها كمدخل جديد في عمليات القياس المالي .

**الاساليب المالية المستخدمة :**

- طريقة القياس التقليدية في قياس الارباح الضريبية :  
الفائض التشغيلي قبل الضرائب × نسبة الضريبة

- طريقة القياس الحديثة في قياس الارباح الضريبية :  
صافي القيمة الاقتصادية المضافة × نسبة الضريبة

ويتم استخراج صافي القيمة الاقتصادية المضافة بالشكل الاتي :-

صافي القيمة الاقتصادية المضافة = صافي الدخل التشغيلي بعد الضرائب - ( رأس المال المستثمر \*  
المعدل الموزون لكلفة راس المال ) ( Lim , 2012 , 203 )

راس المال المستثمر = حق الملكية + القروض طويلة الاجل

او

راس المال المستثمر = اجمالي الموجودات طويلة الاجل + رأس المال العامل

راس المال العامل = اجمالي الاصول المتداولة - اجمالي الالتزامات المتداولة

المعدل الموزون لتكلفة راس المال ويستخرج من :-

أ- تكلفة التمويل بالدين = معدل الفائدة × ( 1- معامل الضريبة )

ب- تكلفة حقوق الملكية = معدل العائد الخالي من المخاطرة + بدل المخاطرة

ت-

**الاساليب الاحصائية المستخدمة :**

تم الاعتماد على مجموعة من الاساليب الاحصائية ومن خلال الاستعانة بالبرنامج الاحصائي spss لاختبار فرضيات البحث كاستعمال تحليل الانحدار الخطي البسيط وتحليل الانحدار المتعدد المتغيرات وتحليل

معامل ارتباط ( بيرسون ) وتحليل التباين الاحادي ومن ثم اختبار صدق الفرضيات من خلال المقارنة ما بين t الجدولية والمحسوبة

## المبحث الثاني/ الجانب النظري

### اولا / مفهوم الضريبة

تعتبر الضرائب احدى الوسائل التي تلجأ اليها الدولة لتمويل نفقاتها ، وقد ازدادت اهميتها حتى اصبحت الان من اهم الموارد التي يعتمد عليها في احداث التغييرات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة فضلا عن اهميتها كأداة رئيسية في معالجة التقلبات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وبحسب نظرية التضامن القائمة على اساس روح الجماعة في تحمل العبء الضريبي ، حيث ان الارياح الضريبة تستقطع من ارباح الشركات بدون مقابل او منفعة مباشرة وانما يشعر بها دافع الضريبة مع الجماعة بشكل خدمات عامة في المستقبل ، وعليه فيحق للسياسة المالية فرض النسبة القانونية على ارباح الشركة ، كمشاركة منهم في تحمل الأعباء العامة ، واعتبرت الضريبة أمراً إجبارياً وليس اختيارياً(الوادي، 2010، 50) . وقد عرفت الضريبة بعدة تعاريفات باختلاف الباحثين والمهتمين بالمجال الضريبي فقد عرفت على انها " المبلغ الذي يدفعه الافراد لتغطية النفقات الحكومية " ( Jones,2004,4 ) وكذلك عرفت بانها " فريضة نقدية الزامية تفرضها الدولة وفق قانون وتشريع خاص بهذا الغرض وتحصل من الاشخاص طبيعيين كانوا ( افراد) او معنويين ( شركات ) دون مقابل وبشكل نهائي لتتمكن الدولة من تغطية نفقاتها المختلفة ولتحقيق اهدافها التي تصب في مصلحة المجتمع ".( الجواوي والعنكي ، 2013 ، 17 ) .

ومن ذلك يتبين ان الضريبة لها مميزات الخاصة بها جعلتها مختلفة عن بقية الإيرادات وهي :-

- 1- انها فريضة مالية تفرض على عامة افراد الدولة من اشخاص طبيعيين او معنويين .
- 2- اموال الضريبة يتم بها تمويل الخزينة العامة للدولة .
- 3- صفة الاجبارية اي تدفع الضريبة بالإكراه ، ولعلها من اهم المميزات التي تشجع حالات التلاعب بالأرباح الضريبية .

لكن هذا لا يعني ان مسالة الارياح الضريبية مسالة قائمة على اساس الاجتهاد الشخصي وانما بتشريع قانوني يحمي تلك الارياح من صفة الانتهازية او صفة احتكار الدولة لأرباح الشركات الخاصة من خلال ما يستند عليه مضمون معنى الاستقطاع الضريبي ، فقد اشار العالم ( آدم سميث ) في كتابه ثروة الامم عن مجموعة من القواعد التي يجب على المشرع الالتزام بها حتى اصبحت قواعد عامة وهي بالشكل الاتي :

- 1- قاعدة العدالة (المساواة ) :اي ان يسهم كل من لدية ربح ناتج من نشاط اقتصادي داخل حدود البلد بنسبة من الضريبة ، اي ان الضريبة تفرض على جميع الاشخاص دون استثناء مع مراعاة بعض الفوارق العائلية وهي ما تسمى بالسماحات والتنازلات والاعفاءات الضريبية .
- 2- قاعدة الوضوح او اليقين : اي استنادا الى المبدأ المحاسبي في الافصاح والشفافية للأغراض الضريبية ، حيث يجري احتساب الارياح الضريبية بموجب المعلومات التي تصدرها الشركات في قوائمها السنوية وبذلك لا يجوز ان تكون المعلومات المتعلقة بالضريبة مبهمه او ناقصة ، حتى لا يتعرض حملة الاسم الى التعسفات والاجراءات القانونية باعتبارهم اصحاب سمعة سوقية .

3- قاعدة الملائمة : ان الارباح الضريبية تستقطع مرة واحدة وعلى اساس الايرادات المتحققة للوحدة الاقتصادية , وبذلك يعتبر افضل الاوقات لجني تلك الارباح هو وقت حصول الشركة على ارباح , وفي حالة عدم وجود ارباح فلا توجد ضريبة , وعلى اساس هذه القاعدة تبنى الارباح المعلنة حسب رغبات الادارة مما يتطلب الامر البحث عن مقاييس اكثر مصداقية في تمثيل الواقع الحقيقي لنشاط الشركة حفاظا على الارباح الضريبية من التهرب .

4- قاعدة الاقتصاد : اي ان مبلغ الربح الضريبي يشكل نسبة قليلة من مساهمة الممول في الخزينة العامة , وعلية على السياسة المالية البحث عن ضرائب جديدة تلائم حجم التغير والتطور واعتماد اسلوب القيمة الاقتصادية المضافة كمقياس حديث في قياس مقدار الضرائب , التي اثبتت اغلب الدراسات بملائمته لان ما سيسفر عن الارباح الضريبية كدور تمويلي في المشاريع الاقتصادية ناتج من الاحتساب الواقعي لتلك الارباح من الاداء الفعلي . ( شامية و الخطيب ، 1997 ، 144-145 )

### ثانيا / الضرائب على رأس المال :

ويقصد برأس المال مجموعة الأموال التي يمتلكها الأفراد في لحظة زمنية معينة وتمثل هذه الأموال السلع المادية والحقوق المعنوية , وتتخذ أنواع متعددة أهمها :

1- الضريبة العادية على رأس المال : تفرض هذه الضريبة على القيمة السنوية لمجموع ثروة الفرد أو لجزء منها , وعادة تكون أسعارها منخفضة لان وعاءها ضخم مما يسمح بالحصول على إيرادات غزيرة ( طاقة و العزوي ، 2010 ، 100 ) .

2- الضريبة الاستثنائية على رأس المال: تتشابه هذه الضريبة مع سابقتها من حيث أن المادة الخاضعة لها هي رأس المال المكلف إلا أنها تختلف عنها في سعر الضريبة في حين يكون سعر الضريبة السنوية منخفضا، نجد أن سعر الضريبة الاستثنائية تفرض بسعر ضريبة أعلى ولعل ما يسوغ ارتفاع سعر هذه الضريبة هو أنها تفرض في ظروف استثنائية تكون فيها الدولة بحاجة إلى الأموال، إما لتسديد ديون كبيرة أثقلتها، أو لإنجاز بعض الأعمال المهمة ولا تتوفر لها أموال ، أو بهدف تمويل حرب أو بقصد إعادة توزيع الثروات ( الحاج ، 2009 ، 63 ) .

ونظر للصفة الاجبارية والمنفعة البعيدة غير مباشرة من منافع الاستقطاعات الضريبية غالبا ما تلجأ ادارات الشركات الى توظيف مجموعة من الممارسات لصالحها بهدف التأثير على الارباح المعلنة مستغلة سياسة الحرية التي تمنحها إليها المبادئ والمعايير المحاسبية في اختيار الاساس المناسب والطريقة في تقييم المخزون وكيفية الاعتراف بالإيرادات والمصروفات والموجودات غير الملموسة وغيرها من الاساليب غير المشروعة .

### ثالثا / مقاييس الارباح الضريبية

ان مسالة الصدق وعدالة التقارير المالية لازالت محل جدل بسبب تأثير بعض قيود ومحددات القياس المحاسبي لعناصر التقارير المالية ومنها ما يؤثر في الارباح الضريبة , حيث تعتبر الارباح الضريبية من اهم التحديات التي تؤثر في اختيار مقياس مقدار الضرائب على الشركات , لما لها من دور متميز في العملية الاستراتيجية وتنفيذ الخطط , ومن اهم المقاييس المتعمدة في احتساب الارباح الضريبية هي :

- المقياس التقليدي ( الأرباح المحاسبية ) :

يشار الى الربح المحاسبي الربح قبل الضريبة أو الدخل الخاضع للضريبة والذي يتم التوصل إليه بالاستناد لمعايير اعداد القوائم المالية وذلك بهدف تقديم معلومات عن أداء المنشأة أو نتيجة عملها لمستخدمي المعلومات المحاسبية من حاملي حقوق الملكية ومستثمرين ودائنين وغيرهم. حيث ان هنالك العديد من العمليات التي تتم على الربح المحاسبي من إضافة واستبعاد، لكي نصل في النهاية الى الربح الخاضع للضريبة ( العجيلي، 2013، 13 ) ، حيث تعد النسب المالية بالاستناد الى الأرباح المحاسبية لذلك تعد من اهم المؤشرات المالية التي يعتمد عليها المحللون ومستخدمي التقارير المالية ومنهم في السياسة المالية في اعتماد نسب الأرباح الضريبية ، حيث تسعى الوحدات الاقتصادية الى تحقيق اعلى عائد ممكن مقابل اقل المصاريف لأمر تتعلق بالسيولة وحجم المخاطرة والميزة التنافسية وانظمة الحوافز والمكافآت ، وبالتالي عدم وجود معايير اداء واضحة المعالم يمكن من خلالها تقييم الاداء الجيد والذي في ضوءها تم حصول الوحدة على الأرباح المعلنة ( حال ، 2014 ، 83 ) ، لذلك تشكل عقبة في القياس والتخطيط والمراقبة .

فقد اتخذت العديد من الشركات الربح المحاسبي في صورته التقليدية كأداة لتقييم الاداء بينها وبين الشركات الأخرى وكمقياس للأرباح الضريبية الا ان القصور الواضح في هذا المقياس كان اكبر حجما من سهولته ، كونه مقياس يتميز بالاتي :- ( العجيلي ، 2013 ، 26-27 )

- 1- يستند الدخل المحاسبي الى المبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها وهي عبارة عن اسس محددة وبالتالي فهو يخدم جهة محددة بينما الدخل الضريبي يستند الى تشريعات صادرة من السلطة المالية .
- 2- بعض الإيرادات والمصاريف اما يتم الاعتراف بها او لا يعترف بها بموجب المحاسبة المالية التي ينتج عنها الدخل المحاسبي بينما عكسها في المحاسبة الضريبية .
- 3- استقلالية اسس القياس المحاسبي واختلاف الانظمة الضريبية من بلد الى اخر ، التي احوالت دون الالتزام بمعيار محدد التي قد تؤدي الى ظهور الضرائب المؤجلة التي قد تصل الى مبالغ كبيرة .

اضافة الى اعتماد الشركات في تسجيل عملياتها التجارية على اساس الاستحقاق بينما يجب ان تعد التقارير على الاساس النقدي للأغراض الضريبية ، فقد كانت هذه الاسباب من الدوافع القوية في محاولة البحث عن مقياس مناسب يكون بديلا عنه واكثر عدالة ومصداقية في تمثيل الاداء الفعلي للوحدة ( AG,1998,116 ) ، كونه لا يعترف ببعض الإيرادات والمصاريف للوصول الى الدخل الضريبي .

- المقياس الحديث ( القيمة الاقتصادية المضافة )

يعتبر مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة ( EVA ) ( Economic Value Added ) من المواضيع المهمة التي باتت جل اهتمام الباحثين والمهتمين في تجسير حلقة الوصل ما بين المفاهيم الاقتصادية والممارسات المحاسبية لما لها من تأثير في اتخاذ القرارات الصائبة ومنها قرارات قياس الأرباح الضريبية ، حيث يعد ( Souganan ) فهو من الاوائل الذين دعوا الى ضرورة اعادة الاعتبار الى استخدام المفاهيم الاقتصادية في الممارسات المحاسبية المهنية في اطار وضعه لأسس نظرية الوحدة التي على اساسها يتناقض مع الاسس التي تقوم وتستند عليها نظرية الشخصية المعنوية. ( مطر ، 2004 ، 2 ) ، وقد زاد الاهتمام والقبول بهذا المقياس في اواخر ثمانينات القرن الماضي على اثر اقتراح شركة ( Stern & Stewart ) الاستشارية في نيويورك حيث اعتبرته مقياس لتقييم اداء الشركة واداء مديرها الصحيح ، لأنها تعكس القيم المضافة التي تتمكن

الشركة من تحقيقها بعد خصم إجمالي تكلفة رأسمالها المستثمر (Lee & Kim, 2009, 439) , وقد قامت هذه الشركة بنشر هذا المفهوم وتسجيل طريقة حسابه كعلامة تجارية متميزة تحت مسمى (EUA) . ( الشرفاوي , 2006 , 4 ) , وقد تعددت التعاريف المرتبطة بمفهوم القيمة الاقتصادية المضافة باختلاف وجهات نظر الباحثين والمفكرين في المجال المالي والاقتصادي , فقد عرفه ( Ikar & Dewi ) على انها " منهج بديل لقياس الربحية التي يمكن ان تعبر عن الاداء الاداري للشركة خلال فترة معينة كما وانها توفر اساسا للمقارنة حول مدى تمكن الشركة من اضافة قيمة لمساهميها في تلك المدة " ( Ikar & Dewi, 2015, 231 ) , وكذلك يعرفه نور والسبتي على انها " نوع خاص من حساب الدخل المتبقي , والدخل المتبقي يمثل قياسا محاسبيا للدخل مطروحا منه العائد المحاسبي المطلوب لقياس الاستثمار " . ( نور , السبتي , 2003 , 337 ) , ويمكن اضافة تعريف اخر للقيمة الاقتصادية المضافة بانها " مقياس للأداء المالي للوحدة التي يمكن من خلالها التوصل الى الارباح الحقيقية خلال مدة بعد خصم كافة التكاليف المرتبطة براس المال المستثمر وبذلك يمكن التوصل الى ثروة المساهمين الحقيقية ومقدار التكاليف السياسية بوصفها نسبة من ارباح الوحدة " .

#### رابعا/ اسباب التوجه نحو استخدام نموذج القيمة الاقتصادية المضافة

ان نموذج القيمة الاقتصادية المضافة لا يعد اكتشافا حديثا وانما هو نسخة جديدة من المفهوم التقليدي والذي يعرف بالدخل المتبقي ( RI ) الذي قدمه الخبير الاقتصادي الفريد مارشال عام 1770 , حيث بين رأيه بان الثروة التي يتم انشاءها فقط عندما تكون الايرادات كافية لتغطية التكاليف التشغيلية والرأسمالية للشركة , وبذلك يعتبر نموذج ( EVA ) تصحيح وازالة الاخطاء والانحرافات المحاسبية وصولا الى الدخل المتبقي ( Bhasin, 2013, 136 ) , حيث يعبر عنه بالفرق ما بين صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب وقيمه التكلفة المتوسطة لراس المال المستثمر بالمنشأة , وبذلك هي عكس مفهوم الربح المحاسبي التي تأخذ بنظر الاعتبار صافي الربح بعد خصم تكلفة المصادر المقترضة فقط التي تمثل في الفوائد ( علي , 2006 , 22 )

ان تجاهل القيمة الزمنية للنقود وتذبذب الارباح لاستخدام طرق واساليب قياس بديلة ( النموذج , 2014 , 53 ) , كما وان تأثر المقاييس التقليدية بالرأي الشخصي للمحاسبين وخاصة في مجال الربحية الامر الذي يمكن المديرين من التلاعب بسهولة بهذه المقاييس ( Tortella & Brusco, 2003, 266 ) .

وبناء على ما سبق زادت الحاجة الى البحث عن ادوات واساليب قياس اكثر فاعلية ومرضية لكافة الاطراف وخصوصا بعد المنافسة الشديدة والانفتاحات التي تواجهها الشركات وما تتعرض للفرص والتهديدات , كان لنموذج القيمة الاقتصادية المضافة النموذج الفعال , حيث يستند في مبادئه الى :- ( Baybordi , 2014, 759 )

- ان الشركة لا تكون مريحة من الناحية العملية ما لم تتجاوز ارباحها تكاليف راس المال المستثمر .
- تصنع ثروة المساهمين عندما يقدم المديرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية بالطريقة التي تجعل من صافي القيمة الحالية لاستثمارات الشركة موجبة .
- وجود اختلافات جوهرية بين الاسس التي تحكم قياس الربح الضريبي والاسس التي تحكم القياس المحاسبي مما يؤدي الى نقص او زيادة في مفردات القوائم المالية والخاصة للأغراض المحاسبية , وبذلك تصبح عنصراً مبهماً في التمثيل الضريبي .

- تنامي ارباح الشركات على المدى القصير ونمو اعمالها مع عدم تحقيقها لخلق او تحين قيمة للشركة او لحملة الاسهم ( حال , 2014 , 89 )

كذلك ان وظيفة المحاسبة تقديم البيانات كاستخدام للأطراف الخارجية دون السواء وبذلك فهي معلومات عامة وليس مخصصة للأغراض الضريبية اي ان الارباح المعلنة والسياسة المفصوح عنها ما هي الا تماشيا مع الامور الداخلية للوحدة . وبما ان الارباح الضريبية نسبة مقررة بموجب القانون الضريبي على الشركات بنسبة ( 15% ) تستقطع من ارباح الشركة لذلك تعتبر الارباح الحقيقية اصدق تعد في تحويل نسبة الضريبة من ارباح الوحدة الى مبالغ للسياسة المالية فيما لو اعتمدت السياسة المالية اساس الارباح المحاسبية المبنية على اساس المصالح الذاتية .

#### خامسا / مزايا استخدام نموذج القيمة الاقتصادية المضافة :

ان وجهة النظر المختلفة حول مفهوم الدخل بين الاقتصاديين والمحاسبين ادت الى تكثيف جهود الباحثين في التركيز لإيجاد حلقة وصل بين المفاهيم والاقتصادية والممارسات المحاسبية , فكان لنموذج القيمة المضافة الصدى المقبول لما يمتاز من مجموعة من المنافع والايجابيات التي فاقت المقاييس التقليدية من خلال مجموعة من الامور اهمها :-

1- يؤدي استخدام القيمة الاقتصادية المضافة كمؤشر مالي الى التخلص من التناقضات والتعارضات التي تنشأ بسبب استخدام الوحدة لمؤشر اداء متعددة مثل ربحية السهم العادي , العائد على الاستثمار , العائد على حق الملكية . ( العفيري , 2006 , 91 )

2- ان الاعتماد على منهج القيمة الاقتصادية المضافة في وضع الاهداف , تقييم الاداء , تحديد المكافآت , التواصل مع المستثمرين فضلا عن استعماله في موازنة الانفاق الرأسمالي للشركة . ( Baybordi,2014,758 )

3- يعتبر مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة احد ابرز المفاهيم الاستراتيجية التي تعمل على خلق قيمة للمساهمين او اصحاب الملكية , التي بهذا المفهوم تعني وضع اصحاب المصالح في مركز اتخاذ القرارات , وهنا القرارات ذات الاولوية في تعظيم الثروة وخلق قيمة لحملة الاسهم باعتبارهم من تحملوا المخاطرة , بحيث ان الناتج الايجابي في خلق القيمة سوف يعود بالنفع على الاطراف الاخرى ايضا كجهات مستفيدة , وهذا ما يؤكد على ان الارباح بالمفهوم المحاسبي ( الارباح الظاهرة في القوائم ) ليس دليلا على نجاح الشركة في اداءها الا اذا تمكنت في خلق قيمة لحملة الاسهم مع ان الارباح المحاسبية تأخذ بنظر الاعتبار تكلفة الاقتراض بينما القيمة هي التي تستطيع تحقيق الربح بعد الاخذ بعين الاعتبار تكلفة الاموال الخاصة بالاقتراض . ( مطاوع , 2009 , 211-212 )

4- تحليل وتقييم الاداء المالي للوحدة وبالتالي توجيه تدفق استثماراتها من الاستثمارات المنخفضة القيمة نحو الاستثمارات التي تولد اعلى العوائد , من خلال توجيه الادارة نحو التركيز على المشاكل او الفرص الحقيقية التي تمتلك التأثير الاكبر في تكاليف وعوائد الشركة ( Spencer, 2003,4 )

## سادسا / احتساب الأرباح الضريبية وفق نموذج القيمة الاقتصادية المضافة :

من أجل التوصل إلى مقدار الأرباح الضريبية الحقيقية لابد من احتساب القيمة الاقتصادية المضافة أولاً للوحدة ومن ثم استخراج النسبة المحددة قانوناً على الشركات وهي ( 15% ) ، حيث يتم الاعتماد على البيانات المالية المعلنة في القوائم المالية وبذلك تتشابه مع مقياس الأرباح المحاسبية في اعتمادها على البيانات المالية لكن بمقياس القيمة يتم التعديل والتحليل للبيانات المالية لعدم ثقتها بمقدار الأرباح وإنما محاولة منها لتحسين صورة الأرباح التشغيلية ورأس المال ، حيث أن البيانات المالية المنشورة معدة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية وليس للأغراض الضريبية فالمعالجة لبعض بنود القوائم ما هي إلا للانتقال من حالة الأرباح إلى القيمة من خلال تحديد هيكل رأس مال الشركة وهو رأس المال المستثمر من جميع مصادر الأموال المستثمرة سواء من داخل الوحدة أم من خارجها بصفة القروض الطويلة الأجل وتكلفتها المرجحة التي تتطلب تحديد العائد الخالي من المخاطرة سواء من المصادر المقترضة أو المملوكة ، وبذلك يحتاج نموذج القيمة الاقتصادية المضافة توفر معلومات عن الميزانية وقائمة الدخل وتحويلها من بيانات محاسبية لبيانات تعكس القيمة الحالية ، حيث يعتمد نموذج القيمة الاقتصادية المضافة على خصم التكاليف النقدية وليس المستحقة فتستبعد الضريبية من الدخل التشغيلي ، وهناك وجه نظر باستبعاد الجزء المدفوع على الأقل ( Micheal Rago, 2009,12 )

## سابعا / أثر نماذج القياس التقليدية والحديثة في تعظيم الأرباح الضريبية :

إن اختلاف مفهوم الدخل المحاسبي عن مفهوم الدخل الاقتصادي ، كان جوهر التحول في عملية القياس من الأدوات التقليدية والمبنية على أساس الربح المحاسبي إلى الأدوات الحديثة التي تستند على القيمة الاقتصادية المضافة . حيث اتخذت العديد من الشركات مقياس الربح المحاسبي كأداة لتقييم الأداء نظراً لسهولة استنتاجاته ، وكوجه للمقارنة فيما بين الشركات ( Ehrbar, 1998, 116 ) ، فالدخل من وجهة النظر المحاسبية قائم على أساس فرض ثبات وحدة النقد والتكلفة التاريخية في إثبات أصول والتزامات الشركة على أساسها وبالتالي فإن دخل مدة الزمنية ناتج من مجموع الإيرادات والمكاسب مخصوماً منها الخسائر والمصروفات باستثناء الضريبة ، فيسمى بصافي الدخل التشغيلي قبل الضرائب وبالتالي فهو يأخذ في الحسبان الربح بعد خصم المصادر المقترضة فقط التي تتمثل في الفوائد ، إضافة إلى أن الإفصاح المحاسبي عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية يأخذ صفة الإفصاح الوقائي بحيث تجعل التقارير المالية غير مضللة لإصحاب الشأن وبذلك حماية لها بصفة خاصة كمالك وللمستثمر بصورة عامة ( الشيرازي ، 1990 ، 324-331 ) ، إضافة إلى أن مسألة الصدق والعدالة التي يقرأها مراقب الحسابات في راية محل جدل بسبب تأثير قيود أو محددات القياس المحاسبي في القوائم المالية وانعكاسها سلباً في رايه كونه يبني على ما متوفر في تلك القوائم وبذلك أن مسألة الدخل المحاسبي وانعكاسه على الدخل الضريبي في شك لاختلاف النظرة حول مفهوم الدخل ، حيث يرى الاقتصاديون أن الدخل يتمثل بالحد الأقصى من الموارد الاقتصادية الذي يمكن للفرد أن يستهلكه خلال مدة زمنية معينة مع بقاء ثروته في نهاية تلك مدة بنفس المقدار الذي كانت عليه في بداية مدة . بحيث يتماشى هذا المفهوم مع مبدأ المحافظة على رأس المال ، والذي يكتسب أهميته في فترة التضخم ( علي ، 2010 ، 3 ) ، وبذلك يمكن تحليل مفهوم الدخل الاقتصادي بأنه الفرق في الثروة بين فترتين مالييتين

## المبحث الثاني / الجانب الميداني

يتم في هذا المبحث قياس مقدار الأرباح الضريبية من خلال الاطلاع على البيانات المالية المستخرجة من القوائم المالية المنشورة في التقارير المالية السنوية في سوق العراق لأوراق المالية لمصارف العينة والبالغ عددها خمس مصارف وهي تشكل نسبة 25% من مجموع المصارف المساهمة في وبواقع خمس سنوات وللفترة من ( 2010 - 2014 ) وبالشكل الآتي:-

1- استخراج المتغير التابع وهو الأرباح الضريبية : وهو عبارة عن نسبة ثابتة تفرضها الجهات المالية المتمثلة بالسياسة الضريبية , حيث تشكل ضريبة الشركات في العراق نسبة ( 15% ) , وتستخرج هذه النسبة بالنسبة لمتغيرات البحث الحالي سواء من الربح ام القيمة .

2- المتغيرات المستقلة : وتمثل المقاييس المستخدمة في قياس الربح الضريبي وبالشكل الآتي :

- مقياس الأرباح المحاسبية ويكون بالشكل الآتي :

صافي الدخل التشغيلي × نسبة الضريبة

حيث يمثل صافي الدخل التشغيلي صافي الربح قبل الضريبة المستخرج من حساب الأرباح والخسائر من الفرق ما بين المصاريف التشغيلية والإيرادات التشغيلية

- مقياس القيمة الاقتصادية المضافة ويكون بالشكل الآتي :

صافي الربح قبل الضريبة - ( رأس المال المستثمر × معدل كلفة رأس المال )

حيث يستخرج رأس المال المستثمر من خلال

رأس المال المستثمر = الموجودات طويلة الأجل + حق الملكية

يحتاج رأس المال المستثمر الى احتساب مجموعة من الكلف وهي :

- معدل كلفة التمويل بالدين

- معدل كلفة الملكية

اولاً / قياس الأرباح الضريبية بالمقياس التقليدي ( الأرباح المحاسبية )

صافي الدخل التشغيلي قبل الضرائب × نسبة الضريبة

الجدول رقم ( 1 ) الأرباح الضريبية بمقياس الأرباح المحاسبية

الشركة	السنة	الدخل قبل الضرائب	الضريبة 15%
المصرف التجاري	2010	13934450028	2090168
	2011	7979643369	1196946
	2012	1431014401	214652.1
	2013	10689347072	1603402
	2014	10462291179	1569344

1451669	9677796	2010	مصرف الائتمان
2779729	18531525	2011	
3792025	25280166	2012	
2061933	13746219	2013	
2402412	16016080	2014	
9181681	61211209	2010	مصرف بغداد
3745840	24972265	2011	
4445625	29637502	2012	
5819561	38797071	2013	
4927050	32847000	2014	
1511319	10075460896	2010	مصرف الشرق الاوسط
32438821	216258805198	2011	
4288262	28588411577	2012	
3670145	24467634443	2013	
643658.7	4291058636	2014	
6934022	46226812	2010	مصرف التامين
24566020	163773465	2011	
47894650	319297668	2012	
116373129	775820858	2013	
64192952	427953012	2014	

المصدر : من اعداد الباحثة

يبين الجدول رقم (1) مقدار الأرباح الضريبية المحتسبة وفق المقياس التقليدي من خلال الاعتماد على الأرقام المحاسبية الظاهرة في القوائم المالية ، حيث تم الاحتساب من خلال حاصل ضرب مقدار الدخل قبل الضرائب مضروباً في نسبة الضريبة دون الأخذ بنظر الاعتبار الفوائد بوصفها مصاريف ثابتة معفية من الضرائب وبالتالي تظهر قيمة الضرائب بشكل أكبر من المعتاد وبعيدة عن الدقة ، ففي حال زيادة نسبة الضريبة سوف تسهم في زيادة معدلات الوفر الضريب ( الضرائب المؤجلة ) .

### ثانياً / قياس الأرباح الضريبية وفق مقياس القيمة الاقتصادية المضافة

بما ان الصيغة الأساسية في احتساب الضرائب هي استبعاد الضريبة على الدخل من الربح التشغيلي بوصفها جزء ثابتاً من اموال الشركة ، غير ان وجهة نظر اخرى ترى انه على الاقل الاعتراف بالجزء المدفوع نظراً لان الهدف الرئيسي من تطبيق القيمة المضافة قائم على اساس خصم النفقات والتكاليف النقدية الرئيسية ( الحال ، 2014 ، 130 ) ، ويعد هذا المنطق اكثر عملياً اذ ان الضرائب المؤجلة في حال وجودها يتم الاعتراف بها باتباع طريقة الالتزامات وبالتالي فأن هناك فرقاً ما بين القيمة المعترف بها للأصل او الالتزام الضريبي اي الاحتساب للأغراض الضريبية وما بين قيمتها المحتسبة وفقاً للأغراض المحاسبية اي باتباع السياسة المعمولة

داخل الوحدة التي غالباً ما توظفها لصالحها , وهذا ما يؤثر على الأرباح الحقيقية للوحدة لان الاعتراف بالضرائب المدفوعة سوف يسهم في تقليل الربح التشغيلي اما اذا تم الاعتراف بها كضرائب مؤجلة سوف يؤدي الامر الى تعظيم الأرباح وتخفيض قيمة الأصول في المستقبل . وعليه من اجل الوصول الى قيمة الأرباح الحقيقية يجب احتساب كلف الفوائد من التمويل المصرفي بالدين لاعتماد المصارف بصورة كبيرة في التمويل على الودائع وبذلك يتطلب الامر معرفة اسعار الفوائد والمخاطر السوقية ونسبة عائد المساهمة والشكل الاتي :-

الجدول رقم ( 2 ) معدلات كلف التمويل بالدين

الشركة	2010	2011	2012	2013	2014
المصرف التجاري	0,067	0,067	0,062	0,054	0,064
مصرف الائتمان العراقي	0,06	0,058	0,061	0,055	0,056
مصرف بغداد	0,06	0,057	0,057	0,054	0,066
مصرف الشرق الاوسط	0,07	0,059	0,064	0,053	0,054
مصرف التامين	0,126	0,117	0,121	0,118	0,123

المصدر : من اعداد الباحثة من الجدول رقم ( 2 ) الموضح اعلاه حيث تشير النتائج الى ان معدلات كلف التمويل بالدين المسجلة خلال مدة من ( 2010 - 2014 ) لدى مصارف العينة الى انها معدلات متقاربة عدى في مصرف التامين وللسنتين ( 2012 و 2013 ) حيث يوضح هذا لمصرف نسباً مرتفعة بالمقارنة مع المصارف الاخرى ويعود السبب في ذلك الى ان اعتماد القطاع المصرفي بالدرجة الاساسية على التمويل عن طريق الودائع المصرفية مما يؤدي ذلك الى التخفيض من كلف الفائدة المدفوعة عن الودائع المكتسبة نتيجة للكميات التي تتعامل بها فضلاً عن السمعة الجيدة في الاسواق وهذا ما يسهم بدوره في انخفاض اسعار الفائدة على المصارف , اضافة الى ذلك اهم ميزة وهي ان للاستقرار النسبي في معدلات الضرائب المفروضة على المصارف لها دور في تحقيق فائدة اكبر من ميزة الوفرة الضريبي للتمويل بالدين , حيث نستنتج مما سبق ان العلاقة عكسية ما بين كلف التمويل بالدين التي يعتمد عليها مقياس القيمة الاقتصادية المضافة نسب الضريبة فتتخفف الكلف مع زيادة الضريبة وبالتالي ان الفوائد تعتبر مصاريف معفية من الضريبة وبذلك اي زيادة في معدلات الضريبة له مردود عكسي في تحقيق الوفرة الضريبي وهو ما يلفت النظر الى تفسير لجوء اغلب المصارف ذات الضرائب المرتفعة الى التمويل بالدين .

الجدول رقم ( 3 ) اسعار الفائدة استناداً الى السوق

السنة	سعر الفائدة / المعدل الخالي من المخاطرة * 1	عوائد السوق * 2
2010	6	0,12
2011	6	34,71
2012	6	- 8,09
2013	6	- 9,49
2014	6	- 9,66

المصدر : \* 1 التقارير والنشرات السنوية الصادرة عن البنك المركزي , \* 2 التقارير والنشرات السنوية الصادرة عن سوق العراق للأوراق المالية

من بيانات الجدول رقم ( 3 ) في العمود الاول حيث يشير الى متوسط العوائد الخالية من المخاطرة , حيث يتمثل بمعدل العائد الخالي من المخاطرة بمعدلات الفائدة المدفوعة عن حوالات الخزينة او ما يسمى بالمؤشر السنوي لسوق العراق للأوراق المالية , اما العمود الثاني فيوضح نسب عوائد السوق خلال سنوات البحث .

الجدول رقم ( 4 ) استخراج عائد المساهمة

اسم المصرف	السنة	صافي الدخل بعد الضرائب	حقوق المساهمين	عائد المساهمة
التجاري	2010	13265759120	94538893067	0.341
	2011	7180889954	135184629395	0.531
	2012	13216647101	143200259288	0.092
	2013	8877001724	196579178046	0.451
	2014	9214518386	284385241180	0.324
الائتمان العراقي	2010	8225192	135093460	0.609
	2011	15732702	151965487	0.103
	2012	22946962	175547483	0.131
	2013	11531884	197079367	0.059
	2014	13443102	290171143	0.046
بغداد	2010	13669420	118787915	0.115
	2011	20958120	139619840	0.150
	2012	25099377	207252848	0.121
	2013	32066680	291262414	0.110
	2014	27780658	292419198	0.095
الشرق الاوسط	2010	8627332075	84098352240	0.102
	2011	18453235704	137899379151	0.134
	2012	24182285942	631223397591	0.038
	2013	20875713678	571400423727	0.037
	2014	3605722835	376001974995	0.009
التامين	2010	38896812	1666194501	0.233
	2011	137675945	2225523144	0.062
	2012	268248668	2677430234	0.100

0.186	3541340595	655697720	2013
0.089	3902168083	424953012	2014

المصدر : من اعداد الباحثة

الجدول رقم ( 4 ) يوضح عائد المساهمة بالاستناد الى الارياح الظاهرة حيث ان من متطلبات احتساب راس المال المستثمر ايجاد معدل العائد على المساهمة وهو من الامور المهمة التي يبني المستثمرون عليها توقعاتهم المستقبلية في الحصول على عائد لاستثماراتهم تكون في بداية مدة وليست في نهاية مدة , حيث يبين الجدول الى ان المصارف ( بغداد والشرق الاوسط والتامين ) كانت معدلات عائد المساهمة شبه المتقاربة في المصرف نفسه وبين المصارف كذلك تميزت بنسب قليلة وهذا ما يشير الى ان للفوائد والضرائب دور مهم في زيادة ارباح المستثمرين , اما في المصارف ( التجاري والائتمان العراقي ) فقد كانت المعدلات عالية ومفاوتة وبالقياس مع صافي الدخول بعد الضريبة وعوائد المساهمة تعتبر نسب متقاربة .

حساب الارياح الضريبية بمقياس القيمة الاقتصادية المضافة :

بعد استعراض البنود المتعلقة بمقياس القيمة المضافة من اجل احتساب القيمة الحقيقية للأرباح الضريبية لمصارف العينة مدة ما بين ( 2010 - 2014 ) وعرض النتائج في الجداول السابقة , ستقوم الباحثة بتطبيق نموذج القيمة الاقتصادية المضافة على الارياح الحقيقية للوحدة للوصول الى القيمة الحقيقية للأرباح الضريبية وبالاعتماد على البيانات الواردة في القوائم المالية للمصارف وعلى بعض التعديلات التي يستوجب اجراءها لمقياس القيمة المضافة وكما مبين بالجدول الاتي : -

الجدول رقم ( 5 ) الارياح الضريبية بمقياس القيمة الاقتصادية المضافة

الشركة	السنة	صافي الربح بعد الضريبة	راس المال المستثمر	المعدل الموزون للتمويل	القيمة المضافة	نسبة الضريبة %15
التجاري	2010	11844282.5	94538893	0.037	8346343.46	1251951.5
	2011	6782696.55	135184629	0.078	-3761704.51	-564255.7
	2012	1216361.9	143200259	0.076	-9666857.78	-1450029
	2013	9085944.95	196579178	0.046	43302.762	6495.4143
	2014	8892947.35	284385241	0.066	-9876478.56	-1481472
الائتمان العراقي	2010	8226126.6	135093460	0.098	-5013032.48	-751954.9
	2011	15751796.25	151965487	0.052	7849590.93	1177438.6
	2012	21488141.1	175547483	0.118	773538.106	116030.72
	2013	11684286.15	197079367	0.051	1633238.43	244985.76
	2014	13613668	290171143	0.098	-14823104	-2223466
بغداد	2010	52029527.65	118787915	0.065	44308313.2	6646247
	2011	21226425.25	139619840	0.137	2098507.17	314776.08
	2012	25191876.7	207252848	0.121	114282.092	17142.314

2543711.6	16958077.6	0.055	291262414	32977510.35	2013	
-66706.83	-444712.206	0.097	292419198	27919950	2014	
817875.3	5452501.98	0.037	84098352	8564141	2010	الشرق الاوسط
26373273	175821820	0.058	137899379	183819984.3	2011	
-2698773	-17991818.2	0.067	631223397	24300149.35	2012	
-5022833	-33485551.3	0.095	571400423	20797488.9	2013	
547109.9	3647399.3			3647399.3	2014	
4809049.8	32060331.9	0.086	84098352	39292790.2	2010	التامين
18316188	122107922	0.124	137899379	139207445.3	2011	
32662354	217749029	0.085	631223397	271403017.8	2012	
94288816	628592106	0.054	571400423	659447729.3	2013	
54564009	363760060			363760060.2	2014	

المصدر : من اعداد الباحثة يبين الجدول (5) الارباح الضريبية التي تم حسابها بطريقة القيمة المضافة التي تعتمد على الارباح بعد الفائدة والضريبة مطروحا منها كلفة التمويل لراس المال المستثمر. وبناءً على الجدول السابق يتبين ان صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب قد تغير وبنسب متفاوتة ولجميع المصارف وذلك لخصم الفوائد بوصفها نفقات واجبة الخصم حيث يتبين ان مجموع القيم السالبة قد بلغت ( 8 ) مشاهدات اي ما تشكل نسبة ( 32% ) من مجموع شركات العينة اقتسمها كل من المصرف التجاري بواقع ( 3 ) مشاهدات سالبة مما يشير الوضع الى عدم امتلاكه للقيمة الاقتصادية المضافة وان الارباح المفصح عنها والظاهرة في القوائم المالية ما هي الا ارباح محاسبية صورية فقط ولم ترتقي بعد لان تكون ارباحا اقتصادية , وان السبب في ذلك يعود الى ان الوحدة قد حققت صافي ارباح محاسبية قليلة بحيث لم تستطع من تغطية كلف راس المال المستثمر او لارتفاع معدلات كلف راس المال المستثمر , اما مصارفي الائتمان العراقي والشرق الاوسط قد حققا تقريبا نفس القيم السالبة وهي اثنتين لكل مصرف وبشكل متذبذب ومصرف بغداد قد حقق قيمة واحدة سالبة مما يعني ذلك وخلال سنوات المشاهدة ان المصارف انفة الذكر قد حققت ارقاما ايجابية وسلبية اي انها قد حققت القيمة الاقتصادية المضافة في بعض السنوات وفقدانها في سنوات اخرى , وبذلك سوف تؤثر على مقدار الارباح الضريبية حيث تتأثر هي الاخرى بنفس المقدار ان كانت الوحدة تمتلك ارباحا صورية اي ارباحا محاسبية ام ارباحا حقيقية اي ارباحا اقتصادية فاذا كانت ارباحا محاسبية تكون المعدلات منخفضة والعكس في حال امتلاك الوحدة للقيمة الاقتصادية المضافة تكون ارباحها الضريبية عالية .

وبالمقابل اظهرت المشاهدات الموجبة مقدار ( 17 ) شاهدة اي بنبة ( 68% ) من مجموع شركات العينة وقد اقتسمتها جميع المصارف ولكن بنسب متفاوتة عدا مصرف التامين الذي حقق ارقاما ايجابية على نحو مستمر وطيلة فترة الدراسة مما تشير النتائج الى تحقيق المصرف الى القيمة الاقتصادية المضافة , وهذا ما يفسر وجود معدلات منخفضة من كلف راس المال المستثمر مع ارتفاع في صافي الارباح المتحققة بعد الضرائب وبذلك يمكن تصنيفها من الشركات المتميزة في اداء عملها المصرفي , فضلا عن انعكاسها بشكل جيد على قيمة الارباح الضريبية المتحققة وهي الارباح الفعلية الناتجة من الاستثمار الفعلي .

ثالثاً : مقارنة نتائج الأرباح الضريبية بين مقياسي الأرباح المحاسبية والقيمة الاقتصادية المضافة بعد ان قامت الباحثة باحتساب الأرباح الضريبية بالاستناد الى المقياس التقليدي المستند على الأرباح المحاسبية وبين المقياس الحديث المستند على القيمة الاقتصادية المضافة وكلا على أفراد ولبان اي النموذجين هو الافضل في اظهار مقدار الأرباح الضريبية الاقرب الى الواقع , الجدول الاتي يوضح المقارنة ووجه الاختلاف بمقدار الأرباح الضريبية بالمقياسين وبالشكل الاتي :-

الجدول رقم ( 6 ) مقدار الضرائب وفق المقياس التقليدي والقيمة الاقتصادية المضافة

الشركة	السنة	ضرائب الأرباح المحاسبية (1)	ضرائب القيمة المضافة(2)	التغير
التجاري	2010	2090168	1251951.5	838216.5
	2011	1196946	-564255.7	1761202
	2012	214652.1	-1450029	1664681
	2013	1603402	6495.4143	1596907
	2014	1569344	-1481472	3050816
الائتمان العراقي	2010	1451669	-751954.9	2203624
	2011	2779729	1177438.6	1602290
	2012	3792025	116030.72	3675994
	2013	2061933	244985.76	1816947
	2014	2402412	-2223466	4625878
بغداد	2010	9181681	6646247	2535434
	2011	3745840	314776.08	3431064
	2012	4445625	17142.314	4428483
	2013	5819561	2543711.6	3275849
	2014	4927050	-66706.83	4993757
الشرق الاوسط	2010	1511319	817875.3	693443.7
	2011	32438821	26373273	6065548
	2012	4288262	-2698773	6987035
	2013	3670145	-5022833	8692978
	2014	643658.7	547109.9	96548.8
التامين	2010	6934022	4809049.8	2124972
	2011	24566020	18316188	6249832
	2012	47894650	32662354	15232296
	2013	1.16E+08	94288816	21711184
	2014	64192952	54564009	9628943

الجدول من اعداد الباحثة

بناء على نتائج الجدول رقم ( 6 ) يتبين ان هناك اختلافاً في مقدار الأرباح الضريبية في حال اعتماد نموذج القياس المحاسبي المستند الى الأرباح المحاسبية عن النموذج الاقتصادي المستند الى الأرقام الفعلية , حيث تبين ان هناك بعض المصارف قد حققت زيادة في مقدار الأرباح الضريبية نتيجة لتحقيقها للقيمة الاقتصادية المضافة حيث تمثلت اقيامها بالاقيام الموجبة وهذا يدل على الاداء الفعلي الجيد وارتفاع حوافز

العاملين فضلا عن ادراج فوائد التمويل بالدين كمصاريف ثابتة لتخصم من الدخل التشغيلي قبل الضرائب مما انعكس على مصداقية الارباح الضريبية حيث تشير العينة الى وجود ( 17 ) مشاهدة ذات الاقيام الموجبة من اصل ( 25 ) مشاهدة حيث تظهر الارباح الخاضعة للضريبة في نموذج القيمة الاقتصادية المضافة اكبر مما عليه في الطريقة المحاسبية وهذا يدل على الاداء الفعلي الجيد للوحدة الناتج من ارتفاع الكفاءة التشغيلية وارتفاع حقوق العاملين فضلا عن ادراج فوائد التمويل كمصاريف ثابتة تشغيلية .

اما النتائج السالبة والبالغ عددها ( 8 ) مشاهدات فتشير الى ان هناك هبوطاً في مستوى الارباح الضريبية ويرجع السبب في ذلك الى عدم تحقيق الوحدة للقيمة الاقتصادية المضافة بالرغم من الزيادة السنوية واعتماد الادارة على بعض الاجراءات التصحيحية كجزء من سياسة الحماية لها من هدم القيمة السوقية للشركة وقيمة مساهميتها , كذلك يرجع التراجع في قيمة الارباح الضريبية الى سياسات تتعلق بعمليات تمهيد الدخل التي احدى نوايا الوحدة من اتباعها هو التهرب من دفع المستحقات الضريبة .

### الاستنتاجات والتوصيات

في ضوء الدراسة النظرية والتطبيقية التي قامت بها الباحثة هناك مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل اليها أبرزها .

### اولاً / الاستنتاجات

- 1- هناك اختلاف في مقدار الارباح الضريبية تبعاً لاختلاف طريقة القياس المتبعة في احتساب الدخل الضريبي .
- 2- يتطلب من المحاسبة الضريبية متابعة مستمرة لقوانين المالية المتغيرة باستمرار لضمان المعالجة الصحيحة والقانونية لتقليل حالات التهرب الضريبي .
- 3- يعتبر مقياس القيمة الاقتصادية المضافة اكثر مصداقية في تمثيل المقدار الحقيقي للأرباح الضريبية كونه يقيس الاداء الحقيقي الفعلي للوحدة الاقتصادية مما ينعكس على مصداقية الارباح الضريبية .
- 4- لا تعد الارباح المحاسبية التي تظهرها القوائم المالية الصادرة عن الشركات دليلاً على النشاط الحقيقي كونها تبنى على مقاييس تقليدية ومحاولة لتصوير واقع مضلل للأوضاع المالية وبالتالي واقع مضلل للأرباح الضريبية .
- 5- ان محاولة تبني منهاج القيمة الاقتصادية المضافة ما هو الا محاولة للتغلب على نواحي القصور التي تعاني منها المقاييس التقليدية , كونها تستند على مبادئ ومحددات لا تلائم جميع الظروف ولا تخدم جميع الاطراف , مما تؤثر على الحصيلة الضريبة , بينما اعتماد القيمة المضافة ينصب في احتساب راس المال المستثمر ومعرفة العوائد لتحقيق مجموعة من الاهداف .
- 6- ان اعتماد مقياس الارباح المحاسبية لا يحتاج الى تحليل لتلك الاهداف ومن اين جاءت وبذلك لا يلائم الواقع الحقيقي لوجود عدة معززات منها التنافسية والارباح العالية , بينما مقياس القيمة المضافة يشابه المبدأ المحاسبي وهو مبدأ التدفق النقدي الصافي المخصوم وبذلك يعتبر افضل وسيلة لقياس الربحية الاقتصادية الحقيقية .

7- ان القيمة الاقتصادية تشكل المدخل الاساسي في عمليات القياس المالي افضل من المدخل المحاسبي , حيث ان هناك علاقة طردية بين ارتفاع قيمة السهم الواحد والقيمة الاقتصادية المضافة , في حين ذلك لا تعتبر الارباح الظاهرة مقياسا للأداء الجيد في المنهج التقليدي .

### ثانيا / التوصيات

- 1- من الضروري نشر وتعميم انتهاج مقياس القيمة الاقتصادية المضافة كأحد ابرز المقاييس الحديثة , كونه يعطي تصورا حقيقيا عن قيمة الارباح الضريبية الحقيقية .
- 2- من الضروري حث الشركات على اعطاء مؤشرات وقوائم اضافية تبرز من خلالها كيفية احتساب واقع اداءها الاقتصادي وارباحتها الظاهرة ليتسنى على الادارة الضريبية اعتمادها في احتساب الدخل الخاضع للضريبة بالشكل السليم .
- 3- العمل والتأكيد على تدريب العاملين والمهتمين في المجالات الضريبية بخصوص مقياس القيمة المضافة , كون اغلب العاملين ليس لديهم الفكرة الكافية حول هذا المفهوم.
- 4- ربط سياسة الحوافز والعلاوات السنوية بالتغيرات التي تحصل في بيئة الاعمال داخل الوحدة , لتكون اكثر ملائمة مع السياسة المحاسبية المعمول بها .
- 5- من الافضل قيام الوحدة بتدريب العاملين على فهم المناهج الحديثة لمفاهيم القيمة الاقتصادية المضافة من خلال القيام بعمليات البحث والتطوير واستخدام الكوادر الكفوة , مما سينعكس على الحصيلة الضريبية .
- 6- من الضروري على المختصين والعاملين في مجالات السياسة المالية ومنها المجالات الضريبية مواكبة حالات التغير والتطور , وخصوصا وان نفقات الدولة بحاجة الى تزايد كون المشاريع اصبحت اكثر مما يتطلب على السياسة المالية البحث تعميم اتباع النموذج الحديث كونه يجني ضرائب اوفر .
- 7- الزام الشركات بتقديم ملاحق سنوية ترفق مع القوائم المالية المنشورة تتضمن نماذج القيا المتبعة داخل الوحدة مع توضيح السياسة المعمولة وعمليات التسويات المحاسبية

### المصادر

- 1- الجاوي , طلال محمد علي , العنبيكي , هيثم علي محمد " المحاسبة والتحاسب الضريبي " , مطبعة الكتاب , العراق , بغداد , 2013
- 2- الشرقاوي , اشرف " تحليل العلاقة بين القيمة الاقتصادية المضافة وعوائد الاسهم - دراسة عملية , مقدمة في المؤتمر العلمي النوي الخامس عشر ( مؤتمر اسواق راس المال - افاق وتحديات ) , كلية الشريعة والقانون , جامعة الامارات العربية المتحدة , الامارات , 2006 .
- 3- الشيرازي , عباس مهدي " النظرية المحاسبية " الطبعة الاولى , مطبعة ذات السلاسل للنشر والطباعة والتوزيع , الكويت , 1990 .
- 4- طارق , 2009 , المالية العامة , دار صفاء للنشر والتوزيع , عمان , الأردن.
- 5- العجيلي , عمر تركي هزاع " أثر عدم تبني معيار المحاسبة الدولي ( 12 ) ضرائب الدخل على " رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس جامعة الشرق الاوسط , 2013

- القوائم المالية دراسة اختبارية لمصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار "
- 6- الغفيري ، فؤاد احمد امين " تقييم الاداء المحاسبي واستراتيجيات تطويره في شركات الصناعة التحويلية في اليمن " اطروحة دكتوراه ،كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة دمشق ، دمشق ، 2006
- 7- الحال ، نيفين عبد القادر حمزة " استخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الاداء المحاسبي للشركات " رسالة ماجستير في المحاسبة مقدمة الى كلية بور سعيد للعلوم التجارية ، 2014
- 8- خليل ، اسامة اسماعيل " تقدير اثر بعض متغيرات السياسة المالية في معدلات الفقر لعينة من البلدان النامية " رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة الموصل كلية الادارة والاقتصاد ، 2010
- 9- شامية ، احمد زهير ، خالد الخطيب ، 1997 ، المالية العامة ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .
- 10- طاقة ، محمد ، هدى العزاوي ، 2010 ، اقتصاديات المالية العامة ، دار الميسرة للطباعة والنشر ، عمان ، الأردن .
- 11- مطاوع و محمد عبدالحميد " دور حوكمت الشركات في تعظيم قيمة المنشأ - دراسة نظرية تطبيقية " مجلة افاق جديدة ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية ، 2009
- 12- مطر ، محمد " القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) ودورها في التنبؤ بالقيمة السوقية المضافة (MEA) - دراسة تحليلية على الشركات الصناعية المساهمة العامة في الاردن ، مجلة الافاق الاقتصادية ، المجلد ( 27 ) ، العدد ( 106 ) ، 2004 ، اتحاد غرفة التجارة والصناعة ، الامارات .
- 13- نور ، عبد الناصر ، السبتي ، علاء الدين " مدى ملائمة القيمة الاقتصادية المضافة لقياس نجاح الشركات الصناعية المساهمة الاردنية ، مجلة دراسات ( العلوم الادارية ) ، المجلد ( 30 ) ، العدد ( 2 ) ، 2003 ، الجامعة الاردنية ، عمان .
- 14- Baybortdi , Atabak & Kermani , Ehsan & Kargar , Esmaeel Farzaneh " Evaluating the Relationship Between Economic Value Added and Capital Structure ,Journal of Educational and Management Studies ,Vol 4.,N4 (2014 )
- 15- Bhasin, Madan Lal, "Economic Value Added and Shareholders` Wealth Creation: Evidence from a Developing Country", International Journal of Finance and Accounting, 2013.
- 16- Ehrbar,A, B ennet,G Stewart III, Stern Stewart &CO," The EVA Revolution ", Journal Of Applied Corporate Finance ", Summer , 1998
- 17- Jonse , Gareth R.," Organizational Theory , Text and Cases " Achieve Wesley Longman Publishing Company , Inc ,1999.
- 18- Lim ,Thian Cheng (2012) " Determinants of Capital Structure Empirical Evidence from Financial Service Listed Firms in China " International Journal of Economics and Finance Vo1.4,No.3,Published by Canadian Center of Science and Education .

- 19- Ikbar, Mara & Dewi, Andrieata (2015) ,The Analysis of Effect of Economic Value Added ( EVA)and Market Value Added ( MVA) on Share Price of Subsector Companies of Property Incorporated in LQ45 Indonesia Stock Exchange in Period of 2009- 2013, International Journal of Science and Research , Volume 4 Issue 4 .
- 20- Lee ,Seoki & Kim , Woo Gon ( 2009)" EVA, Refined EVA , MVA ,or Traditional Performance Measures for the Hospitality Industry , International Journal of Hospitality Management 28 .
- 21- Micheal Rago," An Analysisi of Economic Value Added ',Liberty ,Spring 2009)
- 22- Tortella, Bartolome Deya & Brusco ,Sandro " The Economic Value Added (EVA):An Analysis Of Market Reaction , Advances in Accounting ,Volume 20(2003)
- 23- Spencer Lyle M ."How Competencies Create Economic Value ,Spencer Research &Technology, The Talent Management Handbook,New York : Mc Graw – Hill , 2003